الأمم المتحدة: المتاعب الاقتصادية تجعل تنفيذ الالتزامات كافحة الفقر أكـ إلحاحاً

الأمم المتحدة، نيويورك، 16 أيلول/سبتمبر يقول تقرير للأمم المتحدة صدر اليوم إنه نظراً للصعوبات الاقتصادية الناشئة منذ انهيار الأسواق المالية في عام 2008، فإن العديد من البلدان النامية يلزمها أن تخصص حصة إضافية قدرها 1.5 في المائة من ناتجها المحلي الإجـ لي لتحقيق الأهداف الإ ائية للألفية. لكن الدعم المقدم من الجهات المانحة، رغم تزايده بقوة منذ الإعلان عن الأهداف الإ ائية للألفية في عام 2000، قاصر مع ذلك عن بلوغ تلك الأهداف المتفق عليها.

ويقول الأمـ العام للأمم المتحدة، بان - مون الذي أعلن اليوم في نيويورك عن صدور تقرير فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإ ائية للألفية ''إن هذا التقرير يهيب بالمجتمع الدولي وأصحاب المصلحة الآخرين أن يكثفوا جهودهم الرامية إلى تفعيل طاقة الشراكة العالمية من أجل التنمية''.

وأضاف قوله ''إن الرهانات عظيمة، لكن فوائدها لا تقل أهمية''.

باعتبارها وسيلة تقليدية كن أن تنعتق بها

عام 2006، وتعهدت الص ، على سبيل المثال، بإعفاء السلع الواردة من أقل البلدان واً من التعريفات الجمركية، ك تعهدت واصلة إلغاء الديون.

وانتعش أيضًا استخدام الوسائل المبتكرة لجمع الموارد اللازمة لتمويل التنمية، من قبيل التبرع بدولار أو دولارين عند اقتناء تذاكر الط ان. بيد أن ة حاجة ماسة إلى أن يتعهد المانحون التقليديون بالتزامات إضافية، حسب يذكره التقرير. فحتى قبل حدوث الاضطراب المالي الذي شهدته الأشهر الأخ ة، قيد أعضاء لجنة المساعدة الإ ائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ميزانيات المساعدة الإ ائية الرسمية حتى لا ترتفع هذه المساعدة إلا عدل [redacted] بائة خلال ن [redacted] لا [redacted] جقبلة، مقارنة عدل 8 في المائة خلال ف ة السنوات الثلاث السابقة.